



بيان مشترك

الصادر عن الاجتماع التشاوري بشأن التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية

بمشاركة وفود رفيعة المستوى من

الأمانة العامة لكل من منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي

جدة، 16 ديسمبر 2025

في إطار آلية التنسيق المشتركة بين المنظمات الثلاث لدعم القضية الفلسطينية؛ انعقد الاجتماع التشاوري بشأن التطورات في دولة فلسطين المحتلة، بمشاركة وفود رفيعة المستوى من الأمانة العامة لكل من منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، المملكة العربية السعودية، بتاريخ 16 ديسمبر 2025، وأصدرت هذا البيان المشترك:

1. تعتبر المنظمات الثلاث أن خطة السلام التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وتم التوقيع عليها خلال قمة السلام الدولية التي عقدت في مدينة شرم الشيخ في أكتوبر 2025، وبرعاية مصرية وأمريكية، وتوقيع قطري وتركي كذلك، والتي وافق عليها مجلس الأمن الدولي في قرار رقم 2803 ، أن ذلك يمثل بداية الطريق نحو وقف نزيف الدم وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عائق، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة الحياة الطبيعية وعقد المؤتمر الدولي بالقاهرة لتنفيذ الخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة، وفتح مسار لا رجعة عنه لتجسيد حل الدولتين.
2. تؤكد المنظمات الثلاث إدانتها الشديدة للتصرّيات الإسرائيليّة التي تهدف إلى فتح معبر رفح في اتجاه واحد، وتعرب عن رفضها المطلق لأي محاولات أو خطط لتهجير أبناء الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، وتعتبر ذلك جريمة حرب وانتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، وتهديداً خطيراً للأمن والسلم الإقليميين والدوليين.
3. تحذر من تداعيات سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية لجعل قطاع غزة منطقة غير قابلة للحياة، وتدين سياسة الحصار والتجميغ الممنهج التي تفرضها سلطة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتطالب بإجبار إسرائيل على فتح معبر رفح بشكل دائم وآمن ذهابا وإيابا وكافة المعابر البرية والبحرية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عائق،
4. تحذر من خطورة استمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية من خلال الاستيطان الاستعماري، والاعتقال التعسفي ومخططات الضم وفرض السيادة الإسرائيلية المزعومة عليها، واقتحام المدن والقرى والمخيمات وتدمير المنازل والبني التحتية فيها وتهجير أهلها.

5. تؤكد على عدم قانونية كافة المستوطنات الإسرائيلية ووجوب تفكيكها وإخلائها واجلاء كافة المستوطنين خارج الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما وتحذر من خطورة تصاعد الجرائم الممنهجة وأعمال العنف والإرهاب المنظم الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون، تحت غطاء وحماية كاملة من قوات الاحتلال الإسرائيلي، ضد أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم وأراضيهم ومقدساتهم، وطالب المجتمع الدولي بوضع حد لهذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها وفقاً للقانون الجنائي الدولي، وطالب بسحب سلاح المستوطنين تنفيذاً لقراراً مجلس الأمن رقم 904.
6. ترفض جميع القرارات والإجراءات غير القانونية التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تغيير الوضع السياسي والجغرافي والديمغرافي في مدينة القدس المحتلة، وتحذر على ضرورة وضع حد لها والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية والمسيحية وخصوصاً المسجد الأقصى المبارك.
7. تندد بجرائم الإخفاء القسري والإعدام والتنكيل والتعذيب وجميع الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها اقتحام الوزير المتطرف بن غفير زنزانة الأسير القائد الوطني الفلسطيني مروان البرغوثي وتهديد حياته، وتدعوا إلى الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي للكشف عن مصير الأسرى الفلسطينيين لديها والعمل على إطلاق سراحهم وتوفير الحماية لهم.
8. تدعوا المجتمع الدولي لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان مساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن جميع انتهاكاته وجرائمها وضمان محاسبتها في المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
9. تؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى ضرورة مساندة ودعم تولي حكومة دولة فلسطين مسؤولياتها الكاملة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما يشمل قطاع غزة، الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أرض دولة فلسطين، والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشرقية؛ وتدعوا إلى تقديم كافة أشكال الدعم لها، وطالب المجتمع الدولي بـإلزام الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج فوراً وبشكل كامل عن أموال عائدات الضرائب الفلسطينية التي يحتجزها بشكل غير قانوني.
10. ترحب بالتحالف الطارئ من أجل الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، الذي أعلنته المملكة العربية السعودية على هامش أعمال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2025 في نيويورك بالتعاون مع مجموعة من الدول من مختلف المناطق، وتهيب بجميع الدول الانضمام إلى هذا التحالف والمساهمة مالياً في دعم حكومة دولة فلسطين.
11. ترحب بالقرار رقم Rev/A/80/L.1/1 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 سبتمبر 2025 الذي اقرّ مخرجات المؤتمر رفع المستوى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين الذي انعقد في نيويورك برئاسة المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، وتدعوا الدول إلى تنفيذ إعلان نيويورك وملحقاته المقدمة من رئيس المؤتمر ورؤساء مجموعات العمل.
12. ترحب بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأرض الفلسطينية

المحتلة وفيما يتعلق بها، الصادر في 22 تشرين الأول 2025؛ وترحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم DR 5/537 A/80 في دورتها الثمانين بتمديد ولاية وكالة الأونروا لمدة ثلاث سنوات والذي تم اعتماده بأغلبية ساحقة، وتؤكد ضرورة توفير الدعم السياسي والقانوني والمالي لهذه الوكالة الأممية التي لا يمكن استبدالها أو الاستغناء عنها لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، وحماية حقوقهم إلى حين حل مسألهـم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتدین الاعتداءات على وكالة الاونروا، وتسنكر القرارات الجائرة كافة الصادرة عن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال والتي تستهدف عمل وولاية وكالة الاونروا.

13. ترحب بالتقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة في 16 سبتمبر 2025، الذي أكد أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتدعى المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

14. تثمن عالياً مواقف وقرارات الدول التي اعترفت بدولة فلسطين في سبتمبر 2025، كتأكيدٍ ودعمٍ جوهرىٌ للحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتجسيد دولته المستقلة، وتحث سائر الدول التي لم تعرف بعد على الوفاء بالتزاماتها تجاه الاعتراف بدولة فلسطين ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، باعتبار ذلك ركناً أساسياً لتنفيذ حل الدولتين وتحقيق السلام والاستقرار والامن في المنطقة.

15. تؤكد أن السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا عبر تنفيذ حل الدولتين القائم على إنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي والانسحاب الفوري وغير المشروط، بما يضمن تجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

16. تجدد المنظمات الثلاث التزامها بمواصلة العمل من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية وإعلان نيويورك واتخاذ الدول الأعضاء خطوات عملية من أجل تنفيذ حل الدولتين وصولاً إلى تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الاستقلال، والعودة وتقرير المصير.